الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢١ يوليو ١٩٩٥

المياه والحضارة في مصر الغد

نهر النيل

ندوة

يقدمها: محمود مراد

تأمين المياه .. أم تأمين الشعوب ؟

إيراد النهر ٨٤ مليار متر مكعب والأمطار في المنابع ألف مليار !

أصبحت الحاجة ملحة إلى تامين نهر النيل.. ليس فقط لذاته - مع انه بالغ الأهمية وسبب اساسى من اسباب الحياة للشعوب على ضفتيه - وانما لتامين هذه الشعوب ضد أخطار البشر والتامين ليس عملا عسكريا.. لكنه عمل فنى وثقافى ناضج وواع.. يستهدف بالعلم والتكنولوجيا تعظيم موارده وتنميتها وتقليل الفاقد واقامة مشروعات حيوية.. ويعمل بالفكر واساليبه على التلاحم بين شعوب دول حوض النهر العشر ومزج - أو التقريب - بين الثقافات والحضارات لاعلاء شان حضارة النيل وثقافته..

ولكيلا يفهم أحد خطا.. فإن هذه «الندوة» ليست بسبب ماأثير اخيرا فى العلاقة المصرية - السودانية، فلا احد يستطيع ان يمس نقطة من مياه النهر ولا أحد فى مقدوره ان يمحو حرفا من اتفاقية سنة ١٩٥٩ - التى تعد نموذجا فى الاتفاقات سياسيا وقانونيا وفى الحفاظ على حسن العلاقات - .. وانما تنطلق هذه «الندوة» التى تعاونت معنا فى تنظيمها الجمعية الأفريقية من منطلق تعميق الوعى بالنيل الذى تحصل منه دولتا المصب - مصر والسودان - على ٨٤ مليار متر مكعب من المياه فى حين أنه يمكن مضاعفة الرقم بما يعود بالخير ليس عليهما فقط وانما على الدول الأخرى الشقيقة ايضا.. خاصة ان مصر تملك الدراسات والأبحاث والآليات العلمية وتؤمن بان لكل شعب حقه فى النهر .. والحضارة.. والحياة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اشـــترك فى النـــدوة

● الدكتور مهندس محمد عبد الهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية ـ الدكتور بشير البكرى «سودانى» سفير سابق ونائب رئيس اللجنة الدولية للتنمية الثقافية فى اليونسكو ـ الدكتور عباس الحميدى «سودانى» رئيس الجمعية الافريقية لدراسات حوض نهر النيل ـ المهندس محمد امين محمدين عضر هيئة مياه النيل ـ المهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل ـ المهندس عبد البديع محمد ابو الهدى عضر هيئة مياه النيل ـ السفير مروان بدر نائب مساعد وزير الخارجية الدكتور محمدالمعتصم محمد القطب نائب رئيس المركز القومى لبحوث المياه ـ الدكتور ابراهيم على حسن نائب رئيس مجلس الدولة ـ المهندس عبد الكريم عفيفى رئيس هيئة مياه النيل سابقا ـ الدكتور فؤاد السيد عبد الله استاذ بالمركز القومى للبحوث وامين عام الجمعية الافريقية ـ الدكتور صلاح سعد زرد امين صندوق الجمعية الافريقية.....●

النيل أو الرأى الواحد المصرى ـ السودانى مع دول حوض النيل الأخرى لأننا معا.. دولتا مصب، وما يضر بأى منا يضر بالآخر، وبالتالى فإنه لابد أن يكون الرأى موحدا فى التعاون مع دول حوض النيل.. ويوجد الآن ستة وزراء سودانيين للرى، مازالوا على قيد الحياة.. وإذا سئلوا جميعاً.. سيتحدثون بنفس اللغة التى نتحدث بها اليوم ولن تختلف لغتهم أبداً عن اللغة التى نتحدث بها وهم يعلمون جيدا ماذا يعنى النيل للبلدين وماذا تعنى هذه الاتفاقيات ومضمونها والقوانين التى تسير فى فلكها.. ونفس الشىء ستجد وزراء الخارجية السابقين فى السودان ايضا يفهمون هذه القضية جيداً ويعلمون معنى الاتفاقيات وإحترامها وسيتحدثون بنفس اللغة لكن السحابات التى تعبر أو بعض الكلمات التى تحاول أن تهز أو تخترق العلاقات الأزلية بين مصر والسودان، أعتقد أنها إلى زوال ولا أعتقد إطلاقا أن مثل هذه الأمور تحتاج إلى تعليق..

وبالنسبة للتعاون المستقبلى ـ ففى رأيى إنه ـ لابد أن يتسم بعدة محددات رئيسية:

الأول: أن يكون النيل بعيداً عن السياسة. وهذه مسألة إعتنقناها فى الماضى ولابد أن تستمر.. وفى عز العلاقات المصرية ـ السودانية ووجود التكامل فقد كان اصرارنا كوزارة أشغال على أن يكون النيل بعيداً عن التكامل ولم يدخل النيل فعلا كطرف فى أعمال التكامل المصرى ـ السودانى.. وإنما ظل هو المحور الرئيسى فى هيئة مياه النيل.. إذن فإن تسييس قضية المياه عملية فى منتهى الخطورة لأن العلاقات السياسية قد تهتز فى أى وقت وتعود مرة أخرى لكن فى فترة إهتزازاتها تؤثر على القضايا الرئيسية وتوقف الذى ننشده سواء بيننا كدولتين أو بيننا وبين دول حوض النيل برأى موحد. وهذه نقطة هامة جدا ولابد أننا ـ بصرف النظر عن أوضاعنا الرسمية ـ كمواطنين على الاقل فى مصر والسودان أن نضغط فى هذا الاتجاه ونسير فى هذا الإتجاه.

الثانى: هو أنه لابد من الاعتراف بحقوق الآخرين وأن لهم حقاً فى الاستخدام وأن تكون لهم حصص لكن تقدير هذه الحصص يجب عدم الإسراع فيه من وجهة نظرهم فلابد من دراسة متأنية للتعرف على خططهم واستخداماتهم وإحتياجاتهم وماهى المشروعات الممكنة وعلى ضوئها تتحدد الأرصدة. ولاخلاف على هذا. فهناك مبادىء اساسية وهذا مايحكم علاقتنا حتى مع اكثر الدول التى لاتزال حتى الآن غير راغبة فى الاشتراك إلا كعضو مراقب وهى اثيوبيا فى لقاء رسمى مع رئيس الوزراء الأثيوبى قال لى انهم يؤمنون بالتعاون وان لهم حق إستخدام المياه دون إضرار بالآخرين. ونحن من جانبنا اكدنا هذا المبدأ مع رئيس الوزراء الاثيوبى وقلنا إننا نعترف بحقوق أثيوبيا وغيرها فى إستخدام المياه ولكن يجب الا يحدث ضرر ملموس على اى دولة من دول المصب (مصر والسودان) وأن التعاون لابد أن يكون بصيغة تجمع دول حوض النيل وهذه الصيغة لابد أن نفكر فيها من الآن بما يحقق مصالح كل الأطراف.. فتتشكل هيئة أو تجمع مثلا.. ولذلك فنحن نسير فى الاتجاه الحالى فى إطار التكنونيل لعمل هذه الصيغة..

ايضا هناك نقطة هامة وهى اننى كفنى ولست كوزير.. اقول إنه يجب الا تتوقف إجتماعات هيئة مياه النيل فى أى وقت بصرف النظر عن العلاقات المصرية ـ السودانية ـ ومايعتريها من هزات نتيجة تغيرات معينة ـ لكن هيئة مياه النيل التى تحكم حياة الشعبين يجب ان تستمر تحت اى ظرف ولاتتوقف أبداً. فإن ماينطبق علينا فى مصر ينطبق على الشعب السودانى. بل ان شمال السودان كله هو مصر. فان كل المنطقة من أول الخرطوم حتى الحدود بين البلدين تعتبر منطقة جافة تعتمد على النهر إعتماداً كاملاً وبالتالى ماتتأثر به مصر يتأثر به السودان. ذلك ان إمكانيات التخزين فى السودان ضعيفة جداً. وقد شاء الله سبحانه ان تكون المنطقة جنوب اسوان منطقة صالحة للتخزين ولهذا صارت بحيرة ناصر امام السد العالى لتخزين المياه لصالح مصر والسودان.. ولهذا فعندما نتحدث عن مشروعات مستقبلية للتخزين تكون فى دول اخرى ولابد ان نعى هذا فى مصر والسودان حتى لايضغط علينا أحد..

الثالث: انه يجب الا نخلط الأمور ببعضها. فإن النيل له مجاله والتعاون التجارى والاقتصادى والفنى له مجاله ويجب الا نخلط بين الإثنين أبداً.. هذه بعض المبادىء الأساسية التى نقولها عن التعاون وهو ضرورى وأساسى..

م . محمد محمدين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية